العون المالي للبنك المركزي العراقي الى الحكومة وانعكاسه في مؤشرات الاستقرار المصرفي/ بحث تطبيقي

The financial aid of the Central Bank of Iraq to the government and its reflection on indicators of banking stability/ Applied Research

احمد كريم جمعه الجوعاني	ديوان الرقابة المالية الإتحادي	ahmedbank86@gmail.com
م.د.هيثم عبدالخالق اسماعيل	جامعـــة بغـــداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	Haithemasmaeel@yahoo.com

المستخلص :

يهدف البحث إلى تعريف صور العون المالي الذي تقدمه ضمن مهامها **(البنوك المركزية للحكومات)** وكيف يمكن أن يؤثر في مؤشرات الاستقرار المصرفي، وكذلك رصد مستويات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي من خلال المؤشرات المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي، وتكمن أهمية البحث في الاستقرار المصرفي في العراق لان أي انخفاض في حركة مؤشر الاستقرار المصرفي التجميعي سوف ينعكس سلباً على القطاع المالي في العراق لذلك سعى البنك المركزي الى تقديم العون المالي الى الحكومة من خلال مجموعة من المكونات البعض منها متمثلة بالمبادرات والتي تسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني والعون الاخر هو اعادة الخصم الحوالات الخزينة وتخفيض السعر الصرف والتي هدف منها دعم الموازنة العامة للدول لمساهمة تلك المكونات في تحقيق استقرار نسبي في القطاع المصرفي العراقي.

وترتكز فرضية البحث على يسهم البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي من خلال تقديمة العون المالي للحكومة حيث استخدم الباحث أحد مكونات العون المالي والتي تتمثل في المبادرات التنموية. وقد استعمل البحث المنهج التاريخي لسلسله زمنية لمتغيرات البحث اذ استخدم المنهج التحليلي الكمي وهي نسب نمو المبادرات الممنوحة من قبل البنك المركزي العراقي لعينة من المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان. فضلاً عن استخدم الباحث النسب المالية لمؤشرات الاستقرار المصرفي والمؤشر التجميعي. وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج كانت اهمها ارتفاع وانخفاض المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق خلال مدة البحث (2015-2020)، وهذا قد يعرض القطاع المصرفي الى مخاطرة عند ظهور ازمات مالية، وأيضا لوحظ ان من اهم مكونات العون المالي للحكومة مبادرات البنك المركزي العراقي والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة والتي ترتبط بالاستقرار المصرفي وكان تأثيرها في مؤشر الربحية للقطاع المصرفي. واستنتج البحث ان الاستقرار المصرفي في العراق استقرار هش وايضا أظهر الى وجود علاقة بين الاستقرار المصرفي وبين مبادرات التي اطلقها البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أوصى الباحث في استمرار إطلاق مبادرات من قبل البنك المركزي العراقي والتي تساهم في حل او تخفيف من مشكلات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وايضاً المحافظة على الاستقرار المصرفي باعتباره يمثل الجزء الاكبر من الاستقرار للمؤسسات المالية عامة.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي، البنك المركزي، العون المالي

Abstract:

The research aims to define the images of financial aid that it provides within their tasks (central banks to governments) and how it can affect the indicators of banking stability, as well as monitoring the levels of banking stability in the Iraqi economy through the indicators used by the Central Bank of Iraq, and the importance of research in banking stability lies in Iraq, because any

decrease in the movement of the aggregate banking stability index will reflect negatively on the financial sector in Iraq. Therefore, the Central Bank sought to provide financial aid to the government through a group of components, some of which are represented by initiatives that contribute to revitalizing the national economy and the other help is to re-discount treasury transfers Reducing the exchange rate, which aims to support the general budget of countries for the contribution of these components to achieving relative stability in the Iraqi banking sector.

The research hypothesis is based on the Central Bank of Iraq contributing to achieving stability in the banking sector by providing financial aid to the government. The researcher used one of the financial aid components, which is represented in development initiatives. The research used the historical method of a time series for the research variables, where it used the quantitative analytical method, which is the growth rates of the initiatives granted by the Central Bank of Iraq to a sample of specialized banks and the Housing Fund. In addition, the researcher used the financial ratios of the indicators of banking stability and the aggregate indicator. The research reached a set of results, the most important of which was the rise and fall of the aggregate index of banking stability in Iraq during the research period (2015-2020), and this may expose the banking sector to a risk when financial crises emerge, and it was also noted that one of the most important components of financial aid for the government is the initiatives of the Central Bank. The Iraqi Bank, which is of great importance and is linked to banking stability, and its impact on the profitability index of the banking sector. The research concluded that banking stability in Iraq is fragile and also showed that there is a relationship between banking stability and the initiatives launched by the Central Bank of Iraq to finance small and medium enterprises. And also maintaining banking stability, as it represents the largest part of the stability of financial institutions in general.

Keywords: Banking stability, central bank, financial aid

المقـدمـــــة Introduction

أي خلل في مؤشر الاستقرار المصرفي سوف ينعكس سلباً على المؤسسات المالية باعتبار القطاع المصرفي جزءا مهماً من القطاع المالي، لذلك يسعى البنك المركزي الى تحقيق الاستقرار باعتبار استقرار النظام المصرفي أحد الاهداف الرئيسة التي يحرص البنك المركزي على تحقيقيها، وضمن أولويات البنك المركزي العراقي Central Bank of Iraq والذي يسعى الى تحقيقها لضمان تعزيز نظام استقرار القطاع المصرفي لأنه استقرار مصرفي مهم وCBI ،اخذ على عاتقه فلهذا مارس البنك المركزي العراقي دوره في دفع العون المالي للحكومة في عدة أمور، ومنها المبادرات التي اطلقها البنك، وخصم الحوالات وتخفيض سعر الصرف وغيرها من المكونات حيث حصر الباحث هذا العون في مبادرات التي اطلقها البنك المركزي العراقي في سنة 2015 وفق تعليمات وأشراف اللجنة المشكلة من قبل رئاسة مجلس الوزراء حيث اطلق مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة، المتوسطة والكبيرة والتي بدأت منذ سنة 2015 وتم تنفيذها في عام 2016 وبمبلغ 6 تريليون دينار عراقي حيث الجهات المستفيدة من هذه المبادرات هي المصارف المتخصصة(مصرف الصناعي، مصرف الزراعي، مصرف العقاري وصندوق الاسكان) والمبلغ المخصص لهذه المصارف(خمسة تريليون دينار وقابل للزيادة)، والمصارف الخاصة، حيث المبلغ المخصص لها (واحد تريليون دينار)، لذلك لا بد من متابعة وتحليل مكونات العون المالي، إلا انه قد يرافق بعض العون المالي التي تقدمه البنوك المركزية عدم التأثير في مسالة الاستقرار المصرفي وذلك من اجل وصول البنك المركزي الى الهدف وهو تحقيق مزيد من الاستقرار المصرفي والمحافظة عليه، ومن خلال تلك مؤشرات الاستقرار المصرفي يمكن ان يصدر تحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مصرفية.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً- منهجية البحث Research Methodology : تمثل عملية إعداد المنهجية الخطوة المهمة الأولى لعملية إعداد البحث العلمي، وسيتم استعراض الإطار العام عن طريق مشكلة، وأهمية البحث، وأهدافه فضلاً عن الفرضية التي استند إليها البحث، وكذلك مجتمع وعينة البحث، ومتغيراته وحدوده المكانية والزمانية، وأيضاً تناول منهج البحث ومصادر جمع البيانات بالاعتماد على منهج الوصفي (النظري) ومنهج التحليلي (العملي).

1- مشكلة البحث Problem of research : لوحظ من تتبع مؤشر الاستقرار المصرفي الذي يعده البنك المركزي العراقي ان قيمة المؤشر للمدة (2015- 2019) كانت متواضعة تشير الى وجود استقرار مصرفي متواضع جدا يخشى علية من التراجع في ضل أزمه ماليه او نقديه، وهذا يؤدي الى حدوث اضطرابات وانعكاسها في استقراريه النظام المالي المصرفي، لذا يستوجب تدخل البنك المركزي العراقي باستخدام جوانب الدعم عند مطالبة الحكومة (وزارة المالية) بذلك مما ينعكس ايجاباً على جوانب عده ومنها القطاع المصرفي.

على هذا الأساس تظهر مجموعة من التساؤلات وهي:

أ- هنالك مؤشرات عن وجود استقرار مصرفي خلال المدة (2015- 2020)

ب- ما مدى تأثير العون المالي المقدم من قبل البنك المركزي العراقي الى الحكومة على مؤشرات الاستقرار المصرفي؟

2- أهمية البحث Importance of research : تكمن أهمية البحث من خلال مساهمة جوانب العون المالي الذي يقدمه البنك المركزي العراقي الى الحكومة المتمثلة بوزارة المالية في تحقيق نوع من الاستقرار المصرفي ويمكن توثيق ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات لقياس الاستقرار المصرفي والمعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي، وتكمن اهمية البحث في الاتي:

أ- يوفر للبنك المركزي والحكومة فكرة موسعه عن الدور الذي يلعبه البنك المركزي للاستقرار المالي المصرفي.

ب- استعراض اهم مكونات العون المالي الذي يقدمه البنك المركزي العراقي الى الحكومة، وبيان أي منها أكثر اهمية للموضوع.

3- هدف البحث Objective of research: هنالك مجموعة من الأهداف يحاول البحث تحقيقها في غمار انجازه:

أ- استعراض صور وتطور العون المالي المقدم من قبل البنك المركزي العراقي الى الحكومة ورصد تطور مؤشر الاستقرار المصرفي خلال مدة البحث.

ب- تحليل الدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال العون المالي الذي يقدمه الى الحكومة خلال مدة البحث.

4- فرضية البحث Hypotheses of research : يرتكز البحث على الفرضية التالية:

يساهم البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي من خلال تقديمة العون المالي للحكومة.

5- متغيرات البحث Variables of research: تتمثل متغيرات البحث في الآتي:

أ- **المتغير المستقل (Independent Variable)**: يتمثل في العون المالي والتي حصرها الباحث في المبادرات الممنوحة من قبل البنك المركزي العراقي.

ب- **المتغير المعتمد (Dependent Variable)**: يتمثل في مؤشرات الاستقرار المصرفي.

6- حدود البحث Range of research

أ- الحدود الزمانية للبحث:

المدة من (2015 - 2020) بواقع بيانات سنوية.

ب- الحدود المكانية للبحث:

الجهاز المصرفي العراقي ووزارة المالية العراقية.

7- منهج البحث Research Method : لتحقيق اهداف البحث استخدم المنهج الوصفي التاريخي بالاعتماد على الدراسات النظرية التي وفرت الإطار النظري للبحث، والمنهج الكمي من خلال جمع البيانات وتحليلها باستخدام بيانات بنك المركزي العراقي، لإجراء التحليل الكمي على أساس سنوي.

ثانياً- دراسات سابقة

سنتناول بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة حسب الترتيب الزمني وكما يأتي:

1-دراسة عربية:

ت	الموضوع	التفاصيل
1	الباحث	المحمدي، عادل عبدالله حميد
2	عنوان الدراسة	دور مبادرة البنك المركزي العراقي للمصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3	طبيعة الدراسة	رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2019.
4	مشكلة الدراسة	تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً ريادياً وهاماً في عملية النهوض باقتصاديات الدولة الا ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق تعاني من عدة تحديات ومشاكل داخلية، ومن اهم هذه التحديات، هو الحصول على التمويل المناسب واللازم للنهوض بالمشاريع سواء كانت قيد الانشاء او القائمة لغرض دفع العجلة الانتاجية فيها، ومساهمتها في احتواء القوة العاملة المتدفقة الى سوق العمل العراقية ومدى مساهمتها في تخفيف نسبة البطالة لذلك يطرح التساؤل الرئيسي التالي (الى اي مدى يمكن ان تساهم مبادرات البنك المركزي العراقي عن طريق المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحقيق النمو في الاقتصاد العراقي).
5	أهداف الدراسة	1- التعرف على مدى مساهمة مبادرات البنك المركزي العراقي في تحريك وتأثير عجلة التنمية الاقتصادية في العراق 2- مقارنة بين مبادرات البنك المركزي العراقي لمعرفة مدى اهميته على مستوى الاقتصاد الوطني.
6	أهم الاستنتاجات	ان مبادرة البنك المركزي العراقي هي جزء من النشاط التمويلي الذي يهدف الى دعم القطاعات الاقتصادية، وتخفيف من مستوى حجم البطالة، ورفع ايضا نسبة مساهمة الجانب الاستثماري في الموازنة العامة وتزويد الاسواق العراقية بالسلع والخدمات المحلية بدلاً من استيرادها، اضافة الى تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد بشكل أساسي على انتاج النفط الخام
7	أهم التوصيات	رسم سياسات تنموية وطنية شمولية تأخذ بعين الاعتبار الامكانيات والاحتياجات الفعلية التي تحتاجها هذه المشروعات مثل دعم المنتوج المحلي وتخفيض حجم الاستيرادات للبضائع والسلع، التي يمكن انتاجها داخلياً، وايضاً تخفيض الضرائب والعمل على توافر المواد الأولية والوقود، والتعاون بين مراكز الابحاث والاستشارات والمؤسسات الاكاديمية الحكومية والخاصة على إدارة البرامج التنموية.

2- دراسات الأجنبية:

ت	الموضوع	التفاصيل
1	الباحث	ALBADA, Ali; KARIM, Zulkefly Abdul, nizar, Nurhuda
2	عنوان الدراسة	A Malaysia Banking Stability Index. International مؤشر الاستقرار المصرفي الماليزي/الدولي
3	طبيعة الدراسة	International Journal of Accounting, 2019, 4.22: 68-89 بحث منشور
4	مشكلة الدراسة	مشكلة الدراسة حيث تركزت في زاوية معينة وهي حيث تم تطبيق العديد من المؤشرات المختلفة لقياس

		الاستقرار المصرفي في جمهورية ماليزيا، من بينها اختبار الإجهاد.حيث لكل هذه المؤشرات مزايا وعيوب في إعطاء معلومات دقيقة عن مستوى الاستقرار المصرفي. ومع ذلك، أن هذه المشكلة تحتاج إلى معالجة لهذه المشاكل التي تحتويها هذه المؤشرات لأن القياسات الحالية ليست مؤشرات جيدة لأنها تعتمد فقط على عوامل محددة للبنك في قياس الاستقرار المصرفي.
5	أهداف الدراسة	الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو وجود مؤشر دقيق تستند الية ماليزيا في قياس مستوى الاستقرار المصرفي ويمكن من خلالها ملاحظة نقاط الضعف والمخاطر في القطاع المصرفي ومراقبتها.واقتراح مؤشرات قادره على تقديم مؤشرات أفضل من القياسات المستخدمة حاليًا (أي اختبار الإجهاد ، درجة Z ، (CAMEL)الذي يعتمد على عوامل محددة للمصرف في قياس الاستقرار لاستخدامها في ماليزيا لقياس الاستقرار المصرفي.
6	أهم الاستنتاجات	وجدت هذه الدراسة أن قيمة مؤشرات الاستقرار المصرفي للمصارف التقليدية والأجنبية والمصارف الكبيرة. تساعد من الحفاظ على الأنشطة المصرفية في ماليزيا بشكل جيد وكذلك تطوير اداء أفضل في السنوات القادمة.
7	أهم التوصيات	نقترح مؤشر الاستقرار المصرفي BSI الذي تم إنشاؤه من خلال استخدام 15 متغيرًا تغطي كلاً من عوامل الاقتصاد الكلي والخاصة بالمصرف، والتي تم اقتراحها بواسطة صندوق النقد الدولي.IMF ودراستها بشكل جيد من قبل المنظمون الماليون وواضعو السياسة الاحترازية الكلية.

المبحث الثاني: الإطار العام للاستقرار المصرفي والعون المالي للحكومات.

أولاً- الاطار العام للاستقرار المصرفي

1- **تعريف الاستقرار المصرفي** : أن مفهوم الإستقرار المصرفي نال اهتمام كبير من اغلب الباحثين منذ بداية القرن العشرين، وذلك للأهمية الكبيرة التي قد يحتلها القطاع المصرفي في ساحة الاقتصاد /فضلا عن أي مشكلة التي تبرز في وظائف النظام المصرفي سينعكس الى شل الاقتصاد، وكذلك يعكس الإستقرار المصرفي على امتصاص الارتجاج السلبي للازمة المالية قد يتعرض لها الجهاز المصرفي ،وعدم تأثيرها في الاقتصاد، لذلك سنتناول مفهوم الإستقرار المصرفي وكما يأتي:(الساعدي،2018: 23).

(فاضل، 2019: 38)	((ان حالة الإستقرار المصرفي تتحقق عندما يكون القطاع المصرفي قادراً على التحوط ضد الازمات الداخلية والخارجية(مواجهة وقوع الازمات والاختلالات)، واستمراره في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة بالوساطة المالية من خلال توجيه الموارد المالية الى الفرص الاستثمارية بكفاءة، والتحقيق من نقل آثار الازمات والاختلالات الى الاقتصاد الحقيقي))
(الاعرجي، 2020: 37)	هي قدرة القطاع المصرفي في تحديد وتقييم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف ومن ثم التحوط من الأزمات المحتملة من خلال مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية ،دون انعكاسها على النظام المصرفي عاماً فضلاً عن قدرته على الوفاء بالتزاماتهُ تجاه العملاء عند سحب الوديعه او طلب الائتمان بكل يسر وسهولة ودون معوقات، مع قيامهُ بأداء المدفوعات بالكفاءة والسرعة والوقت المناسب، بمعنى تكون اصوله السائلة أكبر من الالتزامات قصيرة الأجل.

2- شروط وإجراءات (وآليات) تحقيق الإستقرار المصرفي

يعتبر استقرار الجهاز المصرفي أمراً ضرورياً لتحقيق الإستقرار المالي، فيمكن ان يتعرض الجهاز المصرفي الى مخاطر نتيجة لعوامل الضعف الكامنة فيه، او نتيجة عدم قدرته على امتصاص الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية المحلية او الدولية، او

من خلال تنامي المخاطر في القطاع المصرفي، إلى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية، عليه فإن المساس بالإستقرار المصرفي والمالي ستترتب عليه آثار مباشرة على الإستقرار الاقتصادي. (عدون، سعيد، 2014: 12-13).

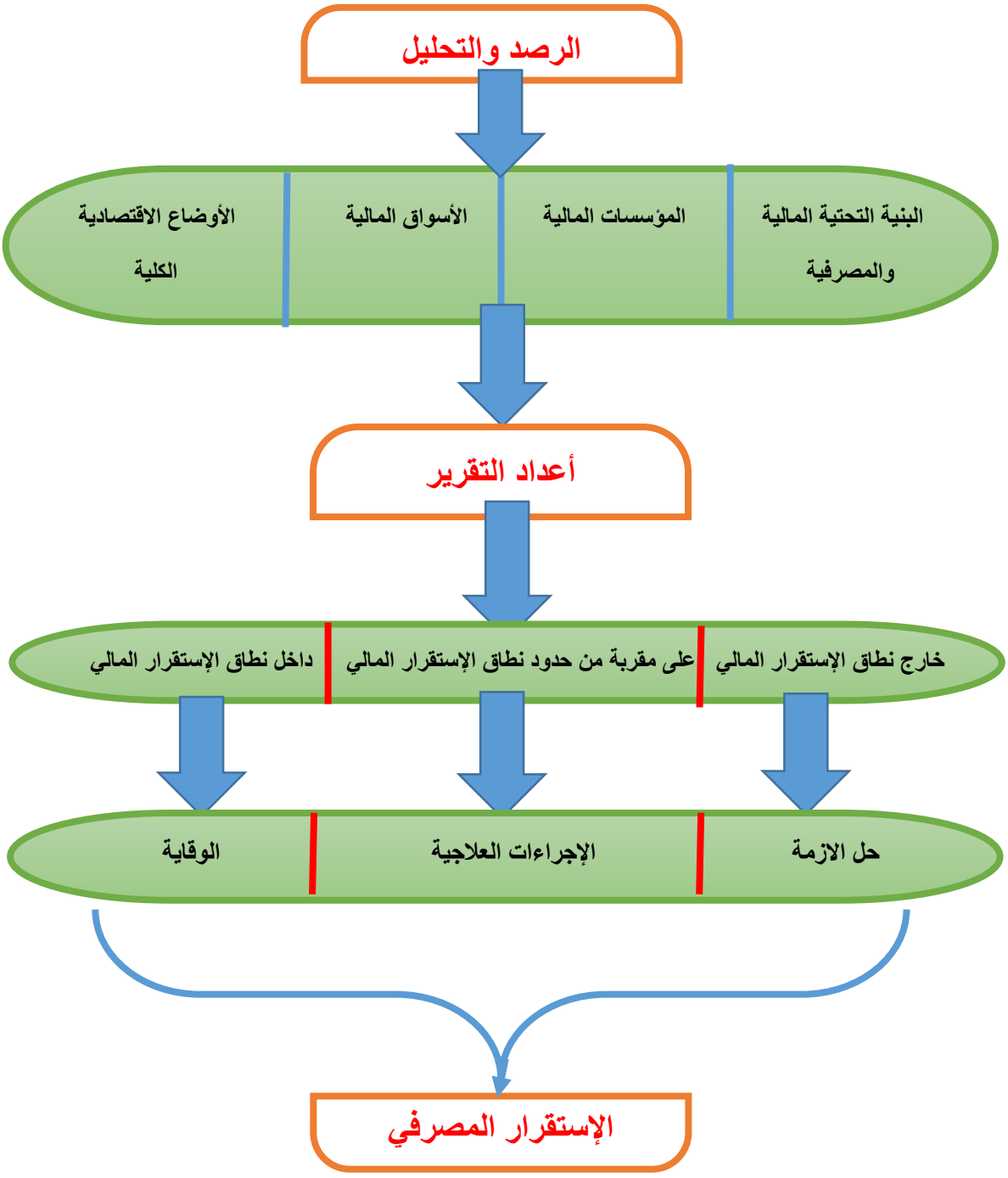

شكل (1) أطار الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي

المصدر: بن الدين ومطاي، 2019: 92.

3- **أهمية الاستقرار المصرفي** : يجب أن تمتاز مكونات نظام المالي بقوة وسلاسة عمل وان تكون مستقرة ويتحقق ذلك من خلال غياب الاضطرابات والتوترات في هذا الجهاز فأن مفهوم الإستقرار المالي يستند الى أستقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة واستقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها ويمنع حدوث الازمات. ويمكن ادراك أهمية الإستقرار المالي من خلال النظر الى الاثار الكبيرة المتعددة الأطراف الناجمة عن الازمات التي تفرزها. والجدير بالذكر بان الازمة المالية 2007-2008 أزمة مالية ومصرفية بعد ازمة الكساد العظيم.(الشكرجي، 2013، مصدر سابق: 12)، يمكن القول بان الإستقرار المصرفي تكمن فيما يلي:

أ- نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثه، وما الازمة الآسيوية وأزمة المصارف اليابان في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، ثم الازمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001-2002 ثم أزمة الرهن العقاري 2008 وأزمة الديون السيادية التي عاشها التحاد الأوربي وتحديداً اليونان، وغيرها من الازمات الممتده عبر تاريخ طويل تؤدي الى بناء أستقرار مالياً هش بطبيعته وغير مستقر ومعرض للازمات.(اليحياوي، 2015: 55)

ب- ان أهمية الإستقرار المالي تظهر في أكثر الحالات بروزاً عند عدم الإستقرار المالي، مثلاً قد تمتنع المصارف عن تمويل المشاريع المربحة بسبب انحراف أسعار الموجودات بشكل كبير عن قيمتها الحقيقية، او قد لا تتم تسوية المدفوعات في أوقاتها، وفي الحالات القصوى فأن عدم الإستقرار المالي للمصارف قد يؤدي الى تشغيل المصرف مما يؤدي الى حدوث التضخم ومن ثم أنهيار سوق الأسهم.(فاضل، 2019، مصدر سابق: 39)

4- **مؤشرات ومعايير الإستقرار المصرفي** : يعتمد التطور الناجح للاقتصاد على الأداء الفعال والمستقر للمؤسسات الائتمانية وبشكل رئيسي للمصارف. تقييم استقرار وسلامة البنوك مهمة معقدة الذي يتضمن عددًا كبيرًا من المعايير متعددة الأبعاد. اختيار تقنيات التقييم ينطبق على السوق المصرفية ذات الصلة أمر مهم للغاية.، حاول الباحثون ، بمن فيهم باحثو البنوك المركزية ، التعرف على الأمر الظروف التي من شأنها ضمان الإستقرار المالي. لهذا الغرض تم استخدام إحصائيات مختلفة المؤشرات التي تميز ووصفت هشاشة النظام المالي. العديد من البنوك المركزية تحاول في تقارير الإستقرار المالي التي تصدرها ان تقيم المخاطر المتعلقة بالإستقرار المالي مع التركيز فقط على القليل منها المؤشرات الرئيسية(KOČIŠOVÁ, Kristína, 2014: 198).

مع الاختلاف الذي طرأ على طبيعة المخاطر التي تهدد النظام المالي بأكملة أصبح من الضروري أعتماد مجموعة اكبر وأشمل من مؤشرات السلامة المالية والحيطة الكلية، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

أ- زيادة المؤسسات المالية من أنشطتها السوقية ومستوى تعرضها لمخاطر السوق، كما زادت الشركات غير المالية وقطاع ألاسر من حجم مشاركتها في الأسواق.

ب- تحسن أدوات تنويع المخاطر من خلال أنشطة مثل الوقاية من المخاطر، وتدويل المخاطر الائتمانية وتوريق القروض المصرفية.(سمية ورشيد، 2014: 18).

ثانياً- الإطار العام للعون المالي

1- مقدمة عن العون المالي

العون المالي: هي نقاط دعم مالي تكون ضمن دائرة التقاطع ما بين البنك المركزي والحكومة وتكون نقطة انطلاق هذا العون من البنك المركزي ونقطة نهايتها عند الحكومة المتمثلة بالوزارة المالية واقتصادها بحيث يكون انعكاسها ايجابياً على اقتصاد الدولة (الباحث).

كما معروف ان البنك المركزي مؤسسة من المؤسسات الحكومية أي انه جزء من الدولة ويرسم سياسته مسايرة مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وان هذه المكانة التي يحتلها البنك المركزي في الدولة لا بد ان يكون مسانداً وداعماً للحكومة ويمد لها يد

العون في وقت الازمات التي تمر بها الدولة. حيث أن سبب من أسباب نشوء البنوك المركزية هو تقديم العون المالي للحكومة لمواجهة الازمات والنتائج والظروف غير الطبيعية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لهذا كانت مهمه البنك المركزي هو تامين حاجة الحكومة أي دعم الحكومة مالياً هو من أبرز العوامل التي دعت إلى إنشاء بنك إنكلترا وبنك السويد. مما تقدم سنتناول اهم صور العون المالي الى الحكومة

2-انواع (صور) العون المالي من البنك المركزي الى الحكومات:

وحدد (الدوري والسامرائي، 2013، مصدر سابق: 41-42) صور العون المالي كالاتي:

أ- منح سلف نقدية مباشرة قصيرة الأجل في بداية السنة المالية لمقابلة نفقاتها المستمرة وريثما يتم تحصيل الايرادات الحكومية من الضرائب والرسوم، على أن تلتزم الحكومة باسترداد المبالغ المستلفة قبل نهاية السنة المالية لمنع تراكم الدين الحكومي ، ويتقاضى البنك المركزي فائدة معينة على السلفة المؤقتة كما هو الحال في العراق .

ب- تقديم قروض غير مباشرة عن طريق شراء الموجودات المالية الحكومية كالسندات مثلا ، لمقابلة عجز نهائي في ميزانية الدولة ، وهنا يمكن للبنك المركزي أن يظهر كمستثمر في السندات الحكومية وكوسيط مالي بين المستثمرين من أفراد ومشروعات وبنوك ومؤسسات تمويلية عند حدوث انتعاش في الطلب عليها . علاوة على ذلك تلتزم البنوك المركزية في العديد من دول العالم ومنها العراق بشراء السندات الحكومية عنده تؤلف هذه الأخيرة جزءا من غطاء العملة المصدرة .

ج-منح القروض للمؤسسات الانتاجية العامة لتمويل فعالياتها الانتاجية.

د- منح سلف استثنائية للحكومة في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية كالكساد الاقتصادي وفي الحالة الأخيرة تلجا الحكومة إلى إحداث عجز مقصود في ميزانية الدولة لأنعاش الطلب الكلي ورفع مستوى النشاط الاقتصادي.

3- **وظائف ذات علاقة بالحكومة** :سنتناول في هذا المحور مهام البنك المركزي ذات العلاقة بالحكومة ابتداءً من إصدار العملة وآلية إصدارها ومن ثم نتطرق إلى وظيفة البنك المركزي في إدارة الشؤون المالية والنقدية للدولة فضلاً عن مسك وإدارة احتياطيات الدولة (احتياطي العام)، ونختم المحور بالمهام ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

أ- **الإصدار النقدي** : أن احد الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك المركزية في الأنظمة النقدية الحديثة هي وظيفة النقود(البنكنوت) حتى انة سمي تبعاً لهذه الوظيفة بـ(بنك الإصدار).(الوادي وآخرون، 2010: 167).

وأن حصر تلك المهمة بالبنوك المركزية مبرراً منطقياً وأقتصادياً بأعتبارها صاحبة السلطة والمسؤولية بالاشراف على بقية المصارف وعلى حجم الائتمان في الدولة وبالتالي لا يمكن حرمانها من حق إصدار النقد وبالمقابل أعطاءها حق مراقبة الائتمان.(حداد وهذلول، 2008: 82).

ب- **وظيفة البنك المركزي في إدارة الشؤون المالية والنقدية للدولة** : الحكومات لديها احتياجات مالية خاصة بها، أنشأ بعض الحكام مثل الملك ويليام أوف أورنج البنك المركزي لتمويل الحروب وآخرون مثل نابليون بونابرت ،فعله ذلك محاولة لتحقيق استقرار النظام المالي والاقتصادي لبلدهم. بصفته البنك الحكومي ، يحتل البنك المركزي موقعًا متميزًا: لديه احتكار إصدار العملة. البنك المركزي يخلق المال. تاريخيا ، يُنظر إلى أموال البنك المركزي على أنها أكثر جدارة بالثقة من تلك التي يصدرها الملوك ،ملكات أو أباطرة (CECCHETTI, et al., 2006: 395-396)

حيث يقوم البنك المركزي بمهام بنك الدولة ووكيلها ومستشارها، نظراً لارتباطة بوظيفة السياسة المالية التي تمثلها خزينة الدولة.ومن ابرز تلك المهام التي يقوم بها كوكيل ومستشار الحكومة ما يلي:

أ- بنك الحكومة(صيرفي الحكومة)

انطلقت وظيفة البنك المركزي كبنك للحكومة من خلال تادية الوظيفة الأولى وهي الصدار النقدي وعلية فكون البنك المركزي هو بنك الحكومة فانة يقوم بالمهام التالية:

- إدارة وتنظيم حسابات المؤسسات والهيئات والمشاريع الحكومية والاحتفاظ بودائع هذه المؤسسات والهيئات.

- القيام بعمليات الإقراض القصير الاجل(المؤقت) للحكومة الذي سيؤدي الى زيادة كمية النقد المتداول
- تقديم السلف غير الاعتيادية في ظروف الكساد والحروب
- امداد الحكومة باحتياجاتها من العملات الأجنبية
- القيام بنقل ارصدة الحكومة وتحويلها من حساب الى آخر
- تمويل دفع الأجور والمرتبات والمدفوعات الأخرى
- القيام بتنفيذ السياسة النقدية التي تتبناها الحكومة(الشمري، 2012،مصدر سابق: 145-146).

ب- وكيل الحكومة

يقوم البنك المركزي كوكيلاً بالمهام الاتية:

- أستلام او تحصيل عوائد الاكتتاب في قروض الحكومة
- دفع الفوائد المترتبة على الديون الوطنية
- إصدار حوالات ((اذونات الخزينة)) وتسديد مستحقاتها في مواعيدها
- ضمان ما تصدرة الحكومة من سندات
- إدارة صناديق الموازنة للأسعار صرف العملة
- أستلام حصيلة الضرائب والمدفوعات الأخرى لحساب الحكومة
- إدارة العلاقات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية وتمثيل الحكومة فيها.(المشهداني، 2010: 50)

ج- **مستشار الحكومة** :يقوم البنك المركزي بالمهام الاتية لكونة مستشاراً للحكومة:

- تقديم مشورة للحكومة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية وخصوصاً المسائل النقدية لتمتعة بالدراية الكاملة بالأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة
- يقوم بامداد الحكومة بالنصائح الخاصة باللسياسات الاقتصادية مثل السياسة المالية والسياسة التجارية وأسعار الصرف وأساليب تمويل الميزانية الحكومية وتحديد أسعار الفائدة وطرق معالجة الاختلال من الميزان المدفوعات.(الدوري والسامرائي، 2013، مصدر سابق: 42-43).

د- **ادارة الدين الحكومي** :هناك الدَّين العام الخارجي (External public Debt) وهنا تكون ملكية هذا الدَّين معقودة لافراد ومؤسسات خارجية ويعامل معاملة الدَّين الخاص كما سنرى لاحقاً.(السامرائي، 2011: 46).اما فيما يخص إدارة الدين الداخلي فإنّ البنك المركزي يساعد الحكومة على بيع وشراء الأوراق المالية داخل السوق المالية، كما يقوم بتحديد الفوائد واوقات استحقاق وتسديد الدين. أما بالنسبة للدين الخارجي فيقع على عاتق البنك مسؤولية إدارته وتسديد اقساطه وفوائده. فضلاً عن ذلك قيامه بالمفاضلة بين القروض الداخلية والخارجية.(بولص، 2018: 39)

ج- **دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد** :المهام التنموية المشتركة يقوم بها البنك المركزي إلى أن يتشارك مع الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ظهرت هذه المهمة في البلدان النامية، بذلك البنك المركزي بمهام تنموية لانجاح أهداف السياسة الحكومية في مجال زيادة معدلات النمو الاقتصادي للوصول إلى التقدم والازدهار المنشود. حيث يعمل البنك على توفير النظام المصرفي المناسب والسليم لتوفير احتياجات القطاعات الخدمية والحقيقية، والمساعدة على توفير بيئة تزيد من النشاط الاستثماري.(بولص، مصدر سابق، 2018: 39-40

المبحث الثالث: التأطير العملي للتحليل المالي لمتغيرات البحث

سوف سنتناول تحليل المالي للمتغير المستقل والمتمثل بالمبادرات الممنوحة من قبل البنك المركزي العراقي والمتغير التابع المتمثل بالمؤشرات الاستقرار المصرفي ومنها مؤشر الربحية ومؤشر السيولة

أولاً- تحليل نسب بعض مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة من (2015-2020)

أ- **الربحية** :يعرف مؤشر الربحية على انه المؤشر الذي يكشف قوة المركز التنافسي للقطاع المصرفي في الميدان المصرفي حيث يقوم المصرف بالاحتفاظ بجزء من هذه الأرباح لمواجهة مشاكل قصيرة الاجل، وان النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي هي (0,5 %). (إسماعيل وفاضل، 2018، مصدر سابق: 83)

أولا- العائد على الأصول(ROA) : يعبر مؤشر (ROA) على قدرة المصارف على توظيف وتنويع موارده المتاحة من موجوداته المختلفة واستثمارها لتحقيق ربحيه من خلال تنويعها والمشاطرة والمخاطرة في عمليه الاستثمار. فضلاً عن قياس مدى كفاءة إدارته وفاعليتها في تنسيب موارده نحو فرص استثمارية مربحة. (الجوعاني، 2021، مصدر سابق: 132)

نسبة العائد على الموجودات = صافي الارباح (قبل وبعد الفوائد والضرائب، الارباح باستثناء الارباح الطارئة وغيرها) / اجمالي الموجودات

جدول (1) تطورات نسب العائد على الأصول

السنة	صافي الدخل (مليون) (1)	الأصول (مليون) (2)	صافي الدخل على الأصول % (1/ 2)	نسبة النمو
2015	992,000.0	136,303,695.3	0.7	----
2016	1,131,048.0	129,201,344.4	0.9	90.2
2017	1,336,238.0	122,851,246.2	1.1	20.2
2018	669,698.0	109,212,360.6	0.6	5-0.4
2019	1,104,111.0	119,718,701.4	0.9	0.50
2020	---	---	1.0	0.11

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي والنشرة الإحصائية لسنة 2020 المنشورة على موقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.

اظهرت بيانات الجدول (11) انه لم تنخفض نسبة معدل صافي الدخل الى الموجودات عن النسبة التي وضعت من قبل البنك المركزي العراقي(CBI) اثناء مدة البحث (2015-2020) حيث بلغت ادنى نسبة خلال مدة البحث في عام 2018 البالغة(0,6 %) وبنسبه نمو (0.45 %-) وذلك بسبب القطاع الخاص الذي كانت نسبة العائد من الموجودات بالسالب والتي بلغت(0,8- %) والتي انعكست على الجهاز المصرفي، وهذا يدل على انه السياسة الاستثمارية كانت منخفضة الكفاءة، اما 2015 حققت نسبه ربح (0.7 %) رغم من انها منخفضه مقارنتا مع سنوات مدة البحث الا انها جيده قياسا مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وشهد عام 2017 اعلى نسبه وهي نسبة عالية وبعد أعلى نسبة للعائد على الموجودات خلال مدة البحث، ويعود ذلك الى تحسن ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة زيادة استثماراتها وتوظيفاتها المالية خلال عام 2017، وايضاً التحسن النسبي في الاوضاع السياسية والاحداث الامنية التي تشهدها البلاد، اما بقية السنوات خلال مدة الدراسة كانت النسب في ارتفاع وانخفاض ولكن اعلى من النسبة المحددة وهذا يشير الى استقرار الجهاز المصرفي وانسيابية عملة الاستثماري. والجدول أدناه سيبين نسب صافي الدخل الى اجمالي الاصول (القطاع المصرفي، المصارف الحكومية، المصارف الخاصه)

ثانياً- العائد الى حقوق الملكية :ويقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، وان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤة، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلا للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية ، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض.(الكروي، 2020، مصدر سابق: 5)

نسبة العائد على حقوق المالكين = صافي الارباح / معدل راس المال

جدول (2) تطورات العائد على حقوق الملكية

السنة	صافي الدخل (مليون دينار) (1)	حقوق الملكية (مليون دينار) (2)	العائد على حقوق الملكية % (1/ 2)	نسبة النمو%
2015	992,000.0	15,054,169.3	6.6	----
2016	1,131,048.0	15,464,454.6	7.3	10.1
2017	1,336,238.0	17,070,337.0	7.8	0.07
2018	669,698.0	17,867,201.2	3.7	3-0.5
2019	1,104,111.0	17,515,201.0	6.3	0.70
2020			7.5	0.19

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الرسمي لصندوق النقد الدولي والنشرة الإحصائية لسنة 2020 المنشورة على موقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.

نلاحظ من خلال النسب اعلاه ان هنالك تفاوت بسيط بينها وضمن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي(CBI) اذ كان زيادة النسب بشكل تدريجي وشبه بسيط خلال فتره البحث بسبب الركود في الربحية وحق الملكية باستثناء سنة 2018 كانت نسبة الربحية دون النسبة المحددة من قبل(CBI)، ويرجع سبب ذلك الى الخسارة التي حققتها المصارف الخاصة وبنسبه (1,7- %)، وبنسبة نمو (521- %)، مما انعكست على النسبة الكلية للقطاع المصرفي العراقي، علما ان القطاع الحكومي حقق نسب جيده جدا مقارنتا مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، ومقارنتا مع القطاع الخاص الذي حقق نسب العائد من حق الملكية دون النسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وهذا يدل ان القطاع الخاص كانت استثماراته وانكماش توظيفاتها المالية في اثناء مدة البحث. والجدول أدناه سيبين نسب صافي الدخل الى حقوق الملكية (القطاع المصرفي، المصارف الحكومية، المصارف الخاصة)

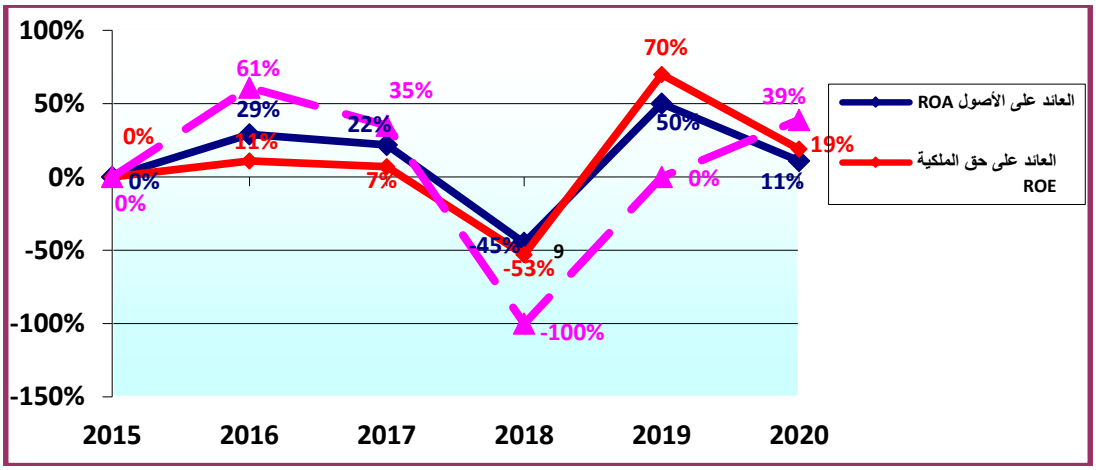

شكل (2) نسب نمو مؤشر الربحية للسنوات (2015 – 2020)

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات والنشرة الإحصائية السنوية لسنة 2020 والموقع الرسمي الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.

ثانيا- تطور العون المالي في العراق للمدة من (215- 2020)

يختص هذا المبحث بتحليل العلاقة بين مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق والعوامل المؤثرة فيه والمتمثلة بـ مكونات العون المالي للبنك المركزي العراقي إلى الحكومة (وزارة المالية) والتي تم حصرها في المبادرات الممنوحة من قبل البنك المركزي الى القطاع المصرفي لغرض دعم وتنمية العجلة الاقتصادية للبلد.

مبادرة البنك المركزي العراقي (خمسة تريليون)

قبل التطرق الى تطور مبادرة البنك المركزي العراقي (الخمسة تريليون) دينار لا بد من توضيح هيكل للمبالغ المخصصة لكل القطاعات المتخصصة والمبالغ الموزعة فعلياً عليها وفقاً لطلباتهم، وهي كالاتي:

جدول (3) هيكل توزيع مبلغ المبادرة (خمسة تريليون) دينار على المصارف المتخصصة

اسم الجهة الممنوحة	المبلغ المخصص	الممنوح فعليا لغاية نصف الأول من 2021	نسبة الفائدة	نسبة التنفيذ%	أهمية النسبية %
المصرف الزراعي	1666000000000	55076195432	%4	3	2
المصرف الصناعي	1666000000000	129194500000	%4	8	5
المصرف العقاري	834000000000	784413500000	%3	94	30
صندوق الإسكان	834000000000 وتم الزيادة الى 1334000000000 وتم الزيادة الى 1634000000000	1634000000000	%2	100	63
المجموع	5800000000000	2599684195432		47	100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

تبين من الجدول أعلاه بأن صندوق الأسكان حقق أعلى نسبة تنفيذ من المبلغ المخصص بنسبة (100 %) وبأعلى أهمية نسبية (63 %)، وبينما أدنى نسبة حققها المصرف الزراعي البالغة (3%) وبأدنى أهمية نسبية (2 %)، في حين مصرفي الصناعي والعقاري حصلا على تمويل بنسبتي (8 %، 94 %) على التوالي وبأهميتي نسبية (5%، 30%) على التوالي؛ حيث تبين من النسب أعلاه هنالك فارق كبير بين مجموعتين المجموعة الأولى(مصرف الزراعي والمصرف الصناعي) والمجموعة الثانية(مصرف العقار وصندوق الإسكان) وقد برر البنك المركزي سبب ذلك بأن زيادة أقبال المواطنين للحصول على مبالغ المبادرة الاسكانية والعقارية أعلى من المبادرة الصناعية والزراعية بالرغم من تخصيص البنك المركزي مبالغ للقطاعين الأخيرين أعلى من قطاعين الزراعي والصناعي،

وفي الشكل الآتي سنبين المبالغ المخصصة والممنوح منها للمصارف الحكومية المتخصصة وصندوق الإسكان:

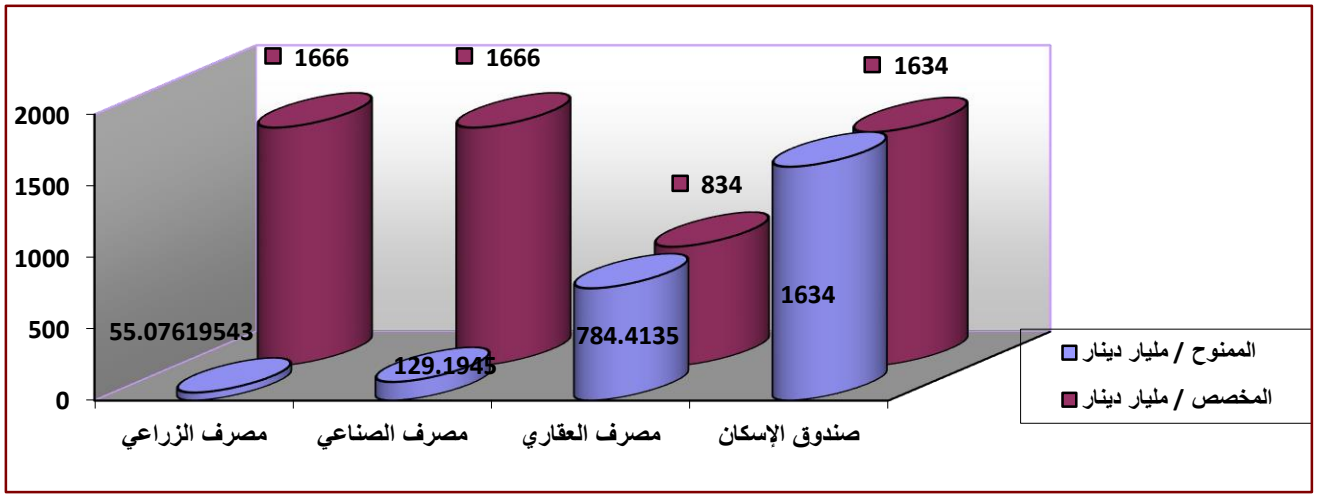

شكل (3) الأهمية النسبية للمبالغ المخصصة والممنوح منها للمصارف الحكومية المتخصصة وصندوق الإسكان:

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

سنوضح فيما يلي نسبة نمو للمبادرات سنويا وحسب القطاع الممنوح له فضلا عن بيان الأهمية النسبية للمبادرات حسب السنوات وهي:

أ- نسبة النمو للمبادرات سنوياً وحسب القطاع:

(1) المصرف الصناعي

جدول (4) نسبة نمو سنوياً للمبادرات الممنوحة فعلاً من البنك المركزي العراقي للمصرف الصناعي

السنة	المبلغ/ دينار	نسبة النمو%
2015	- - -	- - -
2016	صفر	- - -
2017	14074000000	- - -
2018	77678000000	452
2019	4900000000	-94
2020	17470000000	257
نصف الأول/2021	15072500000	-14
المجموع	129194500000	---

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

تبين من الجدول أعلاه بأن مصرف الصناعي حقق أعلى نسبة نمو للمبادرة مقارنتاً بالسنوات المبادرة خلال سنة/ 2018 بلغت (452%) حيث كان المبلغ الممول للمصرف الصناعي من البنك المركزي (77678000000) دينار، بعد ما كان في سنة 2017(14074000000) دينار علما ان المصرف الصناعي لم تكون له حصة من التمويل في عام 2016 بسبب عدم اكتمال إجراءاته القانونية للموافقة عليها من قبل اللجنة العليا المختصة بهذا الشأن والمشكلة برئاسة مجلس الوزراء وأيضاً. حيث كان ثاني أكبر تمويل للمصرف في سنة/ 2020 حيث ارتفعت نسبة نمو للمصرف (257 %)، وبينما أدنى نسبة نمو للمبادرة حققها المصرف بلغت (94 %-) سنة/2019 ونبرر انخفاض ذلك بسبب الوضع الأمني في البلاد بعد ظهور مظاهرات شعبية في البلد وانخفضت نسبة نمو (14 %-) في النصف الأول من سنة/ 2021. ونبرر ذلك هذا المبلغ عائد لنصف سنة وليس سنة كاملة؛ بأن زيادة أقبال المواطنين للحصول على مبالغ المبادرة الاسكانية والعقارية أعلى من المبادرة الصناعية والزراعية بالرغم من تخصيص البنك المركزي مبالغ للقطاع الاسكاني والعقاري أعلى من قطاعين الزراعي والصناعي.

(2) المصرف الزراعي

جدول (5) نسبة نمو سنوياً للمبادرات الممنوحة فعلاً من البنك المركزي العراقي للمصرف الزراعي

السنة	االمبلغ	نسبة النمو%
2015	---	---
2016	715000000	---
2017	15117416999	2014
2018	11726608402	-22
2019	23242890031	98
2020	2397280000	-90
نصف الأول/2021	1877000000	-22
المجموع	55076195432	---

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

كان مبلغ المبادرة الافتتاحي الممنوح للمصرف الزراعي في سنة/2016هو (715000000) دينار (سبع مائة وخمسة عشر مليون دينار) وهو يعتبر أدني مبلغ الممول خلال سنوات المبادرة، ثم بدأ التمويل بالزيادة حيث كانت سنة 2017 اعلى نسبة نمو(2014 %) بمقدار (15117416999) دينار مقارنتاً بالسنة 2016 والسنوات التي تليها حيث ان 2019 نسبة النمو(98 %) ما بعد سنة 2017، اما السنوات(2018، 2020،والنصف الأول من سنة 2021) كانت نسبيهما بالسالب(22- %، 90 %-، 22-) على التوالي حيث كانت المبالغ الممولة لهما (11726608403 ، 2397280000، 1877000000) دينار وهذا يدل على انخفاض اقبال المواطنين على المصرف الزراعي لان البنك المركزي يمول المصارف حسب كمية اشعار التمويل الوارد من المصارف للبنك المركزي وان المبلغ المذكور في الاشعار يعتمد على حجم الطلبات الواردة للمصرف والعائدة للمواطنين.

(3) المصرف العقاري

المبلغ المخصص للمصرف العقاري (834000000000) دينار (ثمانمائة وأربعة وثلاثون مليار دينار) وقد منحُ منه فعليا (784413500000) دينار (سبعمائة وأربعة وثمانون مليار واربعمائة وإحدى واربعون مليون وخمسمائة ألف دينار) أي بنسبة تنفيذ (94 %) من مجموع ما مخصص له، فيما يلي جدول بالمبالغ الممنوحة للمصرف العقاري سنوياً ونسبة نموها لكل سنة وكما مبين أدناه:

جدول (6) نسبة نمو سنوياً للمبادرات الممنوحة فعلاً من البنك المركزي العراقي للمصرف العقاري

السنة	المبلغ	نسبة النمو%
2015	---	---
2016	200000000000	---
2017	400000000000	100
2018	65000000000	-84
2019	صفر	-100
2020	35000000000	---
نصف الأول/2021	84413500000	141
المجموع	784413500000	---

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

اول تمويل أطلق للمصرف العقاري في سنة 2016 وبمبلغ (200000000000) دينار وهذه السنة تعتبر اول سنه أطلق فيها البنك المركزي العراقي تمويل المبادرات ولكن كان التمويل ضعف مقارنتاً بالسنة 2016 في سنة 2017 حيث اصبح (400000000000) دينار ونسبة نمو(100 %) ثم بدأ التمويل بالتنازل حيث كانت السنتان 2018 و 2019 نسبة نموهما (84- %، 100-%) على التوالي بسبب انخفاض مبلغ التمويل 65000000000 دينار في 2018 حتى اصبح صفرا في سنة 2019 أي نسبة نمو(100- %) ويبرر هذا التنازل الى تراجع اقبال المواطنين على المصرف او تعقد إجراءات الموافقة على التمويل من قبل لجنة رئاسة الوزراء، الا ان قفزت نسبة النمو الى (141 %) في نصف الأول من سنة 2021 وبمبلغ (84413500000) دينار وتعتبر هذه النسبة عالية قياساً بالسنوات السابقة علماً انها نصف سنة.

(4) صندوق الإسكان

المبلغ المخصص لصندوق الاسكان (834000000000) دينار (ثمانمائة وأربعة وثلاثون مليار دينار) وبعد تزايد الاقبال على صندوق الإسكان من قبل المواطنين قررت اللجنة العليا برئاسة مجلس الوزراء الى زيادة التخصيص الى (1334000000000) دينار (تريليون وثلاثمائة وأربعة وثلاثون مليار دينار) أي بفارق (500000000000) دينار (خمسمائة مليار دينار) وان الاقبال المتزايد والمستمر من قبل المواطنين بسبب ازمة السكن في الدولة مما جعل اللجنة تقرر زيادة المبلغ مره ثانية أيضا الى (1634000000000) دينار أي بفارق (300000000000) دينار (ثلاثمائة مليار دينار) حيث ان صندوق الاسكان يحصل اعلى تخصيص من مبلغ المبادرة (5500000000000) دينار (خمسة تريليون وخمسمائة مليار دينار) ونسبة

تنفيذ (100 %) أي استنفذ كامل المبلغ المخصص له فيما يلي جدول بالمبالغ الممنوحة للصندوق الاسكان سنوياً ونسبة نموها لكل سنة وكما مبين أدناه:

جدول (7) نسبة نمو سنوياً للمبادرات الممنوحة فعلاً من البنك المركزي العراقي للصندوق الاسكان

السنة	المبلغ	نسبة النمو%
2015	----------	--------
2016	400000000000	---
2017	424000000000	6
2018	135000000000	-68
2019	50000000000	-63
2020	200000000000	300
نصف الأول/2021	425000000000	113
المجموع	1634000000000	

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه نلاحظ ان صندوق الإسكان متصدر الأول في التمويل السنوي حيث ان كانت اول دفعة تمويل بمبلغ (400000000000) دينار في سنة/ 2016 وازداد في 2017 بنسبة نمو(6 %) مقارنتا مع سنة السابقة بينما في السنتين(2018 و 2019) كانت هنالك نسب نمو سالبة حيث كانت نسيبة سالبة(68- %، 63- %) على التوالي ونبرر ذلك من اطلاعنا على الواقع المصرفي في العراق أن المظاهرات الشعبية ووباء كورونا كانتا لهم أثر سلبي في تعطيل العمل الدوائر الحكومية بسبب الحضر ثم ازدادت نسبة النمو وكانت اعتلى نسبتين (300 %، 113 %) وبمبلغ التمويل (200000000000، 425000000000) دينار على التوالي وهذه النسب الموجبة تدل على ان ازدياد طلبات المواطنين للحصول على قرض الاسكاني نحو الزيادة وأيضا يدل وجود ازمة سكن في العراق وتدخل بنك المركزي في التوقيت كان دعما ومساهمة إيجابية لحل الازمة.

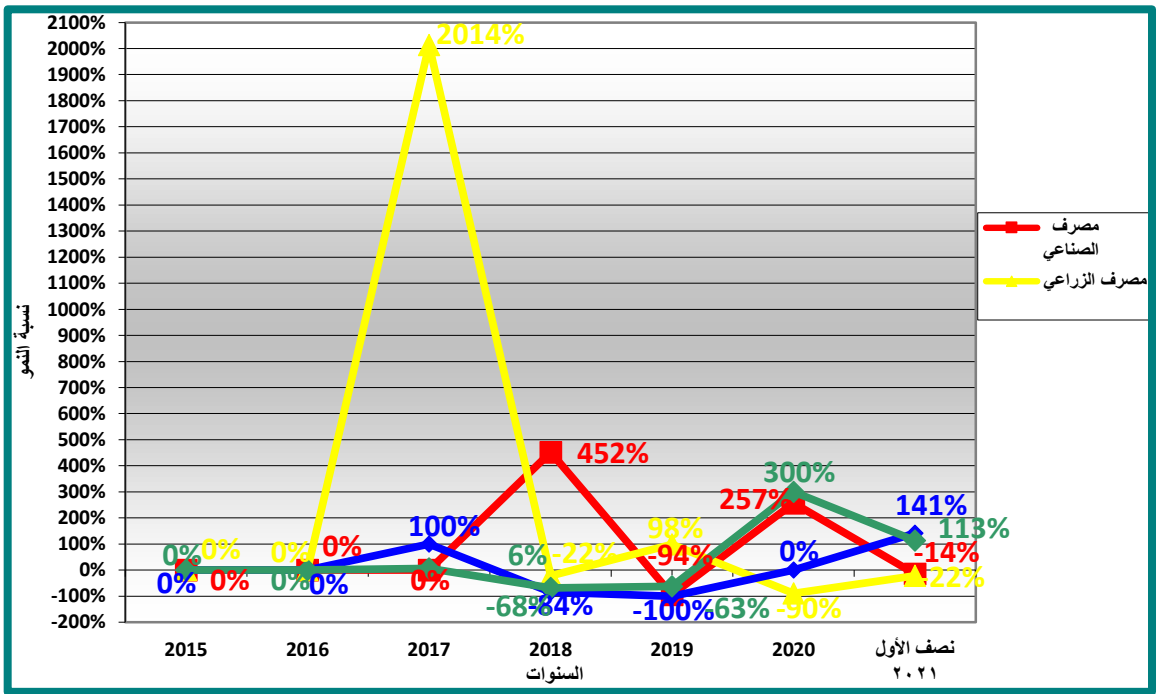

شكل (4) نسب نمو مبادرات المصارف الحكومية المتخصصة للسنوات (2015 – نصف الأول 2021)

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لسنة/ 2021.

ب- الأهمية النسبية ونسبة نمو لأجمالي المبادرات سنوياً:جدول (8) الأهمية النسبية ونسبة نمو لأجمالي المبادرات سنوياً للمصارف المتخصصة وصندوق الإسكان

السنة	الجهة الممنوحة	المبلغ/دينار	الأهمية النسبية%	نسبة النمو%
2015	المصرف الزراعي	عدم منح البنك المركزي العراقي المبادرات خلال هذه السنة	------	------
	المصرف الصناعي			
	المصرف العقاري			
	صندوق الإسكان			
المجموع		----	---	---
2016	المصرف الزراعي	715000000	0.1	
	المصرف الصناعي	صفر	صفر	
	المصرف العقاري	200000000000	33,3	
	صندوق الإسكان	400000000000	66,6	
المجموع		600715000000	100	---
2017	المصرف الزراعي	15117416999	2	
	المصرف الصناعي	14074000000	2	
	المصرف العقاري	400000000000	47	
	صندوق الإسكان	424000000000	49	
المجموع		853191416999	100	42
2018	المصرف الزراعي	11726608403	4	
	المصرف الصناعي	77678000000	27	
	المصرف العقاري	65000000000	22	
	صندوق الإسكان	135000000000	47	
المجموع		289404608403	100	-66
2019	المصرف الزراعي	23242890031	30	
	المصرف الصناعي	4900000000	6	
	المصرف العقاري	صفر	صفر	
	صندوق الإسكان	50000000000	64	
المجموع		78142890031	100	-73
2020	المصرف الزراعي	2397280000	1	
	المصرف الصناعي	17470000000	7	
	المصرف العقاري	35000000000	14	

	صندوق الإسكان	200000000000	78	
المجموع		254867280000	100	226
نصف الأول من 2021	المصرف الزراعي	صفر	صفر	
	المصرف الصناعي	12072500000	2	
	المصرف العقاري	84413500000	16	
	صندوق الإسكان	425000000000	82	
المجموع		521486000000	100	105

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي(2016-2021) والتقارير السنوية للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي (2016-2019).

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن صندوق الإسكان حاز على أهمية نسبية خلال جميع سنوات عينة البحث من سنة/ 2016 إلى نصف الأول لسنة/ 2021 بنسب (66.6 %، 49.7 %، 47 %، 64 %، 78 %، 82 %) على التوالي من المبلغ الممنوح من البنك المركزي العراقي لكافة القطاعات. ثم يليه بأعلى أهمية نسبية حصل عليها المصرف العقاري في جميع سنوات عينة البحث عدا سنتين 2018 و2019 وبلغت النسب (33,3%، 46.9 %، 22%، صفر%، 14%، 16%) على التوالي.

وفي حين حصلا مصرفي الزراعي والصناعي على أقل أهمية نسبية خلال سنوات عينة البحث عدا سنتين 2018 و2019 فحصل المصرف الصناعي على نسب (صفر%، 1.6 %، 27 %، 6%، 7 %، 2%) على التوالي. بينما المصرف الصناعي حصل على أقل نسب لأهمية النسبية عدا سنة 2019 البالغة (0.1 %، 1.8 %، 4 %، 30 %، 1 %، 0 %) على التوالي؛ وهذا ما يدل على زيادة أقبال المواطنين للحصول على قروض المبادرة الاسكانية والعقارية لطلب الشديد لبناء وشراء وحدات سكنية مما يعانون من أزمة سكن. وضعف الاقبال على قروض المبادرة الصناعية والزراعية لذلك يشعر المستثمر بقلق من صعوبة منافسة السلع المستوردة منخفضة التكلفة.

فحصل صندوق الإسكان في السنتين (2016 – 2017) على أعلى أهمية نسبية (66.6 %)، (49 %) على التوالي بمبلغي (400000000000) دينار، (424000000000) دينار على التوالي ثم يليه مصرف العقاري بنسبتي (33.3%)، (46.9%) على التوالي بمبلغي (200000000000) دينار، (400000000000) دينار على التوالي وبينما مصرفي الصناعي والزراعي حصلا على ادنى أهمية نسبية فكانت نسبتيهما في سنة/ 2016 (0 %) و (0،1 %) على التوالي وبمبلغي (صفر) دينار، (715000000) دينار على التوالي. واما في سنة/ 2017 بلغت نسبتيهما (2%) لكل مصرف ومقدار مبلغيهما (14074000000) دينار، (15117416999) دينار على التوالي كما مبين في الشكلين الآتيين:

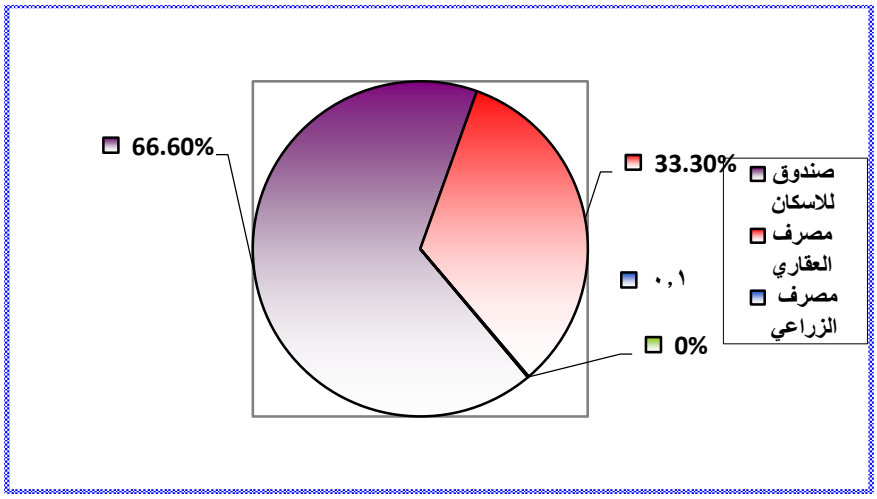

شكل(5) أهمية النسبية للمبادرة الممنوحة للقطاعات لسنة 2016

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لسنة/ 2016.

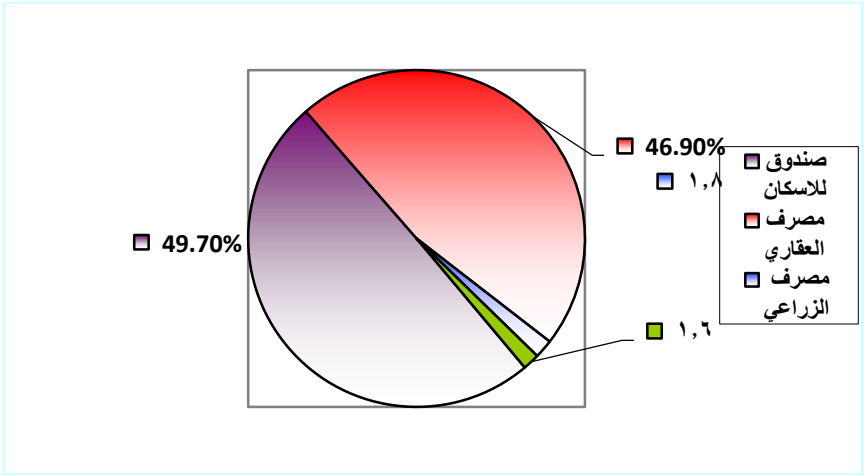

شكل (6) أهمية النسبية للمبادرة الممنوحة للقطاعات لسنة 2017

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لسنة/ 2017.

في حين السنتين (2018 – 2019) حصل أيضا فيها الصندوق الاسكاني اعلى أهمية نسبية بلغت (47 %) ، (64 %) على التوالي بمقدار (135000000000) دينار، (50000000000) على التوالي ويعقبه في عام 2018 مصرفي الصناعي والعقاري بالنسبتين البالغتين (27 %) ، (22 %) على التوالي ومقداريهما (77678000000) دينار، (65000000000) على التوالي. بينما المصرف الزراعي حصل على أدنى نسبة (4 %) وبمقدار (11726608403) دينار. واما في سنة 2019 حقق المصرف الزراعي المرتبة الثانية في الأهمية النسبية لمبلغ المبادرة بنسبة (30 %) وبمبلغ (23242890031) دينار وبعده جاء المصرف الصناعي بنسبة (6 %) وبمقدار (4900000000) دينار.

الا ان المصرف العقاري لم يطلب من البنك المركزي مبلغ المبادرة من المخصص له ويعزى سبب ذلك عدم اقبال زبائن المصرف عليها. وكما موضح في الرسمين الآتيين:

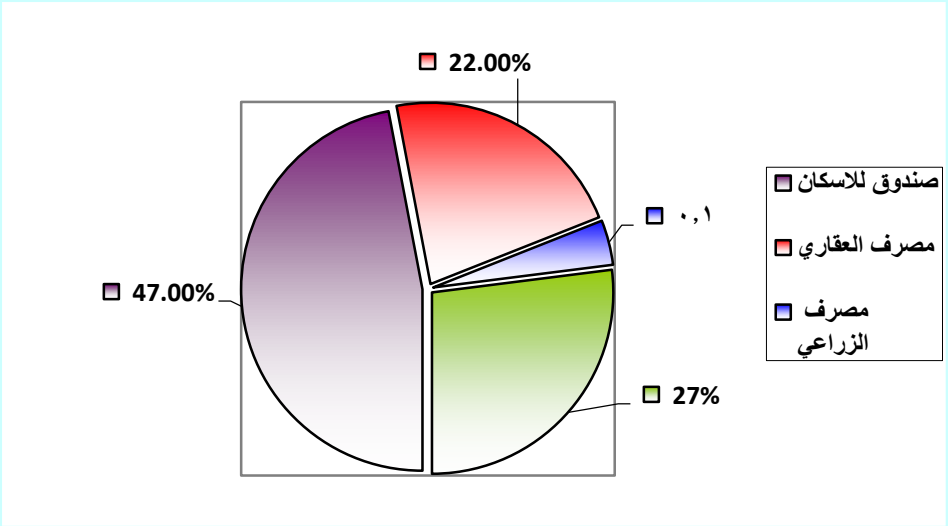

شكل (7) أهمية النسبية للمبادرة الممنوحة للقطاعات لسنة 2018

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لسنة/ 2018.

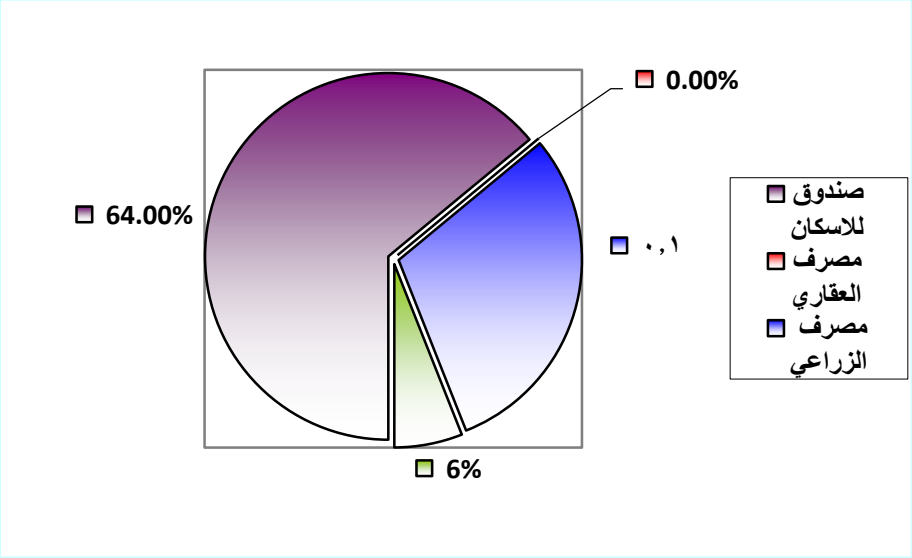

شكل (8) أهمية النسبية للمبادرة الممنوحة للقطاعات لسنة 2019

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لسنة/ 2019.

وفي سنة 2020 والنصف الأول من سنة 2021 أيضا حقق فيهما صندوق الإسكان اعلى نسبتي البالغتين (78 %) ، (82 %) على التوالي وبمبلغين (200000000000) دينار، (425000000000) دينار على التوالي ثم جاء بعده مصرف العقاري بالنسبتين (14 %) ، (16 %) وبمبلغين (35000000000) دينار، (84413500000) دينار على التوالي واما المصرف الصناعي جاء بالمرتبة الثالثة للأهمية النسبية (7 %)، (2 %) وبمقدارين (17470000000)دينار، (12072500000) دينار على التوالي وثم بعد ذلك جاء المصرف الزراعي في المرتبة الأخيرة وبنسبتين(1 %) ، (0 %) على التوالي.

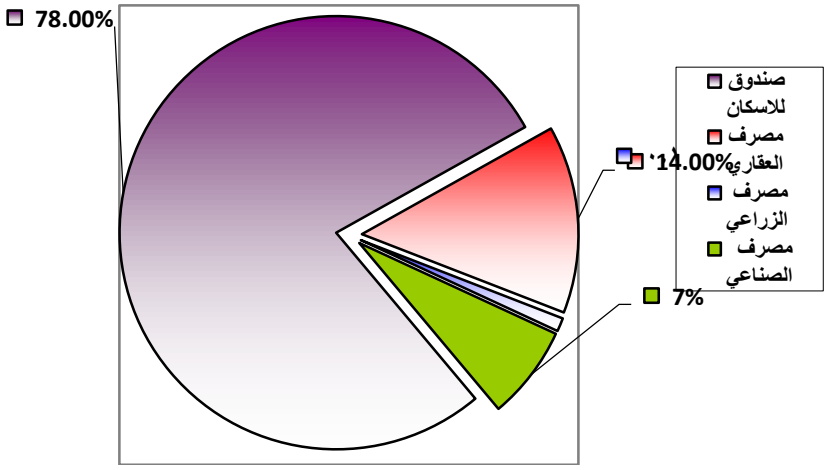

شكل (9) أهمية النسبية للمبادرة الممنوحة للقطاعات لسنة 2020

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لسنة/ 2020.

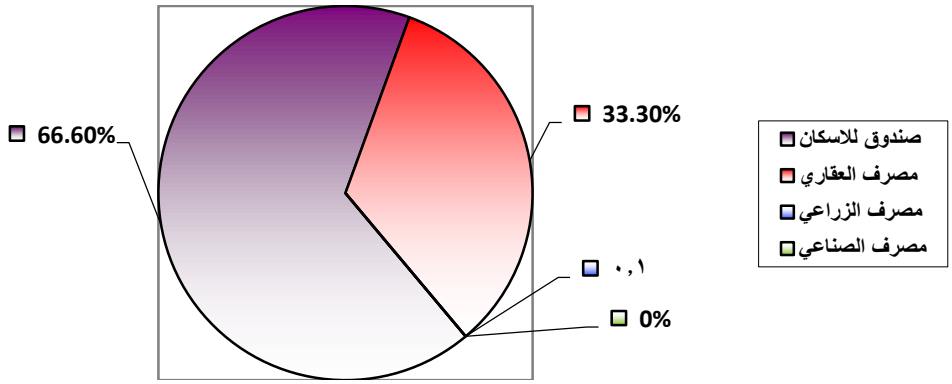

شكل(10) أهمية النسبية للمبادرة الممنوحة للقطاعات لنصف الأول من سنة 2021

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لسنة/ 2021.

واما نسب نمو اجمالي المبادرة الممنوحة من البنك المركزي الى الحكومة لكافة القطاعات (الاسكاني والعقاري، الصناعي، الزراعي) فارتفعت خلال السنوات (2017 و2020) وحتى النصف الأول من سنة 2021 بالرغم من انها نصف سنوية والتي بلغت (42 %، 226 %، 105 %) على التوالي. في حين انخفضت نسبة نمو المبادرة تدريجياً في السنوات (2018 و2019) البالغتين (66%-، 73%-) على التوالي.

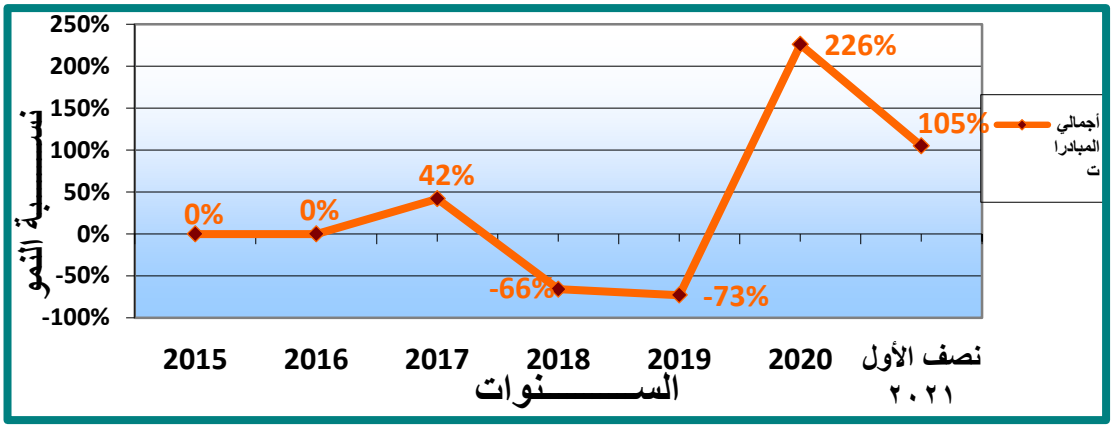

شكل (11) نسب نمو لأجمالي المبادرات سنوياً

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لسنة/ 2021.

ثالثا: علاقة العون المالي بمؤشرات الاستقرار المصرفي

1- **علاقة العون المالي مع مؤشر الربحية** : تبين من الجدول أعلاه وجود علاقة طردية ما بين المبادرات ومؤشر الربحية للقطاع المصرفي إذ أن بزيادة المبادرات في السنوات 2016، 2017 و2020 بلغت (600715000000، 853191416999، 254867280000) دينار على التوالي مما يؤثر الى ارتفاع إيجابي لمؤشر الربحية اذ بلغت نسبه (37%، 50%، 43%) على التوالي. والعكس بالعكس إذ انخفضت المبادرات في سنة 2018 مقدارها (289404608403) دينار على التوالي مما يؤثر الى انخفاض في المؤشر الربحية البالغة نسبته الى (صفر %).

وعليه مما تقدم فان توجد علاقة طردية ما بين مكونات العون المالي والمؤشر الربحية للقطاع المصرفي فان بزيادتها ارتفع المؤشر كما جاء في السنوات 2016، 2017 و 2020، وأيضا عند انخفاضها أدت الى انخفاض المؤشر كما في سنة 2018 وكما مبين في الرسم البياني ادناه:

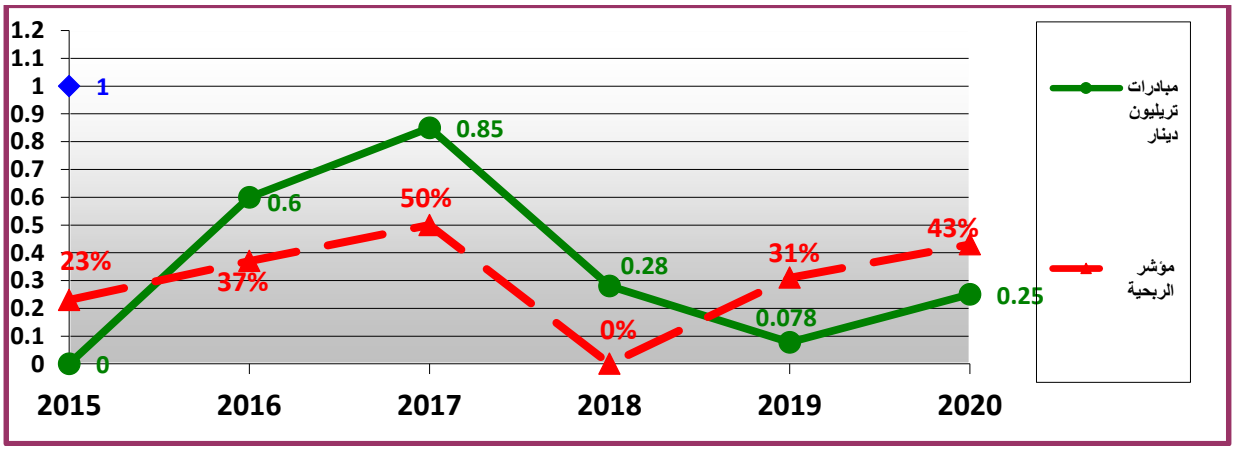

شكل (12) علاقة مكونات العون المالي بنسب نمو مؤشر الربحية للسنوات (2015 – 2020)

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه واستناداً على بيانات وموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي ونشرته الإحصائية السنوية لسنة 2020 والموقع الرسمي الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات Conclusions and Recommendations

أولاً- الاستنتاجات Conclusions

1- بعد استعراض مكونات العون المالي للحكومة وقياس اثر هذه المكونات مع مؤشرات الاستقرار المصرفي تبين ان للمبادرات البنك المركزي العراقي دور في تحقيق الاستقرار المصرفي وتأثيرها كان في مؤشر ربحية القطاع المصرفي.

2- شهدت مؤشر الربحية للاستقرار المصرفي في العراق تقلبات نسبية خلال مدة البحث 2015-2020 رغم ذلك ولكن كانت ضمن النسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

3- شهدت خلال مدة البحث تغيرات في حصة صندوق الإسكان من مبادرة بنك المركزي العراقي (خمسة تريليون) نحو الزيادة حيث كانت الحصة الأولى(834) مليار دينار ثم تم زيادة الحصه الى(1334) مليار دينار حتى أصبح في النهاية (1634) مليار دينار، وهذا يدل ان تم تنشيط قطاع الاسكاني من خلال المبادرات علماً ان هذه الحصة تم منحها فعلياً بالكامل لصندوق الإسكان.

4- ان لمكونات للمبادرات البنك المركزي انعكاس إيجابي في ربحية القطاع المصرفي وهذه ركيزتين أساسيتين من المثلث منح الائتمان وهذا ينعكس في مؤشر الاستقرار المصرفي.

ثانياً- التوصيات Recommendations

1- يتطلب من البنك المركزي العراقي الاستمرار في إطلاق المبادرات لتساهم في زيادة القدرات الائتمانية للمصارف التجارية او المتخصصة، كونها تدفع عجلة التنمية الاقتصاد الوطني من خلال تخفيف البطالة وزيادة الإنتاج، وأيضا مما لها أثر في زيادة أرباح المصارف وهذا ينعكس إيجاباً على الاستقرار المصرفي.

2-ضرورة تبني البنك المركزي العراقي وضع آليات معينه وفق معايير مهنية يوجه فيها المصارف في توزيع القروض ومنها المبادرات ومن هذه المعايير:

أ- توزيع الائتمان على القطاعات الاقتصادية حسب أهمية كل قطاع في الاقتصاد الوطني.

ب- توزيع الجغرافي للسكان أي يكون حجم الائتمان حسب الكثافة السكانية لكل محافظة.

ت- عدد المشاريع الاقتصادية في المحافظة وحجمها فكلما كانت المحافظة تحتوي على مشاريع أكثر فهذا ينبغي زيادة حصتها.

ث- تحقيق هدف بصورة (مباشرة او غير مباشرة) يتعلق بتخفيض نسب البطالة.

3- تطلب من البنك المركزي العراقي بتوجيه المصارف بزيادة عوائدها من خلال تنويع مصادر الأرباح مما لها أثر إيجابي في تحقيق الاستقرار المصرفي.

4- زيادة حصة التمويل من المبادرات البنك المركزي العراقي لتنشيط عمليات القطاع الزراعي والصناعي.

المصادر والمراجع Sources and References

المواقع الرسمية

- موقع الرسمي لصندوق النقد الدولي
- موقع الرسمي للبنك المركزي العراقي
- المصادر باللغة العربية

أولاً– القوانين والأنظمة والتعليمات

1–قانون بنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004

ثانياً– الوثائق والتقارير الرسمية

2–تقرير السنوي للاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد–العراق 2015.

3–تقرير السنوي للاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد–العراق 2016.

4–تقرير السنوي للاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد–العراق 2017.

5–تقرير السنوي للاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد–العراق 2018.

6–تقرير السنوي للاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد–العراق 2019.

ثالثاً– الكتـب

1– شينا سي، غاري، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، نسخة عربية، 2005.

2– الدوري، زكريا والسامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان–الأردن، 2013

3– الوادي، محمود حسين وسمحان، حسين محمد وسمحان، سهيل احمد، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2010.

4– حداد، أكرم وهذلول، مشهور، النقود والمصارف–مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان–الأردن، 2008.

5– الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف–الواقع والتطبيقات العلمية، مطبعة الكتاب، طبعى جديدة منقحة، بغداد–العراق، 2012.

رابعاً– الرسائل والاطاريح

1– المحمدي، عادل عبدالله حميد، دور مبادرة البنك المركزي العر اقي للمصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2019.

2– الساعدي، ضياء عبد الرزاق حسن، مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المالي في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة بغداد، العراق، 2018.

3– فاضل، إيهاب احمد، الأدوات الكمية للسياسة النقدية وأثرها في الاستقرار المصرفي في العراق للمدة من 2017–2010، (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد، العراق، 2019.

4– يحياوي، أسماء، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)–جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، 2015.

5– الاعرجي، صبيان طارق سعيد، الشمول المالي في العراق وتأثيره في دعم الاستقرار المصرفي في ظل نظام الإنذار المبكر للازمات المصرفية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة بغداد، العراق،2020.

6– الجوعاني، مخلد محمد مظهور، انعكاسات عوائد شهادات الإيداع الإسلامية في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الإسلامية العراقية، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد، العراق، 2021.

7– سمية، بوخنوفه ورشيدة، زنون، دور النظام حماية الودائع في دعم أستقرار النظام المصرفي–دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)–جامعة جيجل، الجزائر، 2014–2013.

8– المشهداني، احمد إسماعيل إبراهيم، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومة(العراق–حالة دراسية) للمدة(2008–1981) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة بغداد، العراق، 2010.

9– بولص، عامر شبل زيا، التأثيرات الاقتصادية للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة في العلوم الاقتصادية، كليه الادارة والاقتصاد–جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2018.

خامساً– البحوث العلمية والمحاضرات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والدوريات العلمية والمؤتمرات العلمية ومنشورات الجهات الحكومية والمنظمات الدولية.

1- عدون، ناصر دادي وسعيد، حمزة عمي، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة z–score، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد9 ، العدد17، 2014.

2- الدين، آمال ومطاي، عبدالقادر، تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي، دراسة تطبيقية–حالة جزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد2، جامعة حسيبة بن بو على الشلف، الجزائر، 2019.

3- الشكرجي، بشار ذنون، دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2013.

4- لكروي، بلال نوري سعيد، تقيين ربحية المصارف باستخدام مؤشر السيولة– دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، العراق، 2020.

❖ **المصادر الأجنبية** **foreign sources**

1- KOČIŠOVÁ, Kristína. Banking Stability Index: A cross-country study. *Faculty of Economics, Department of Banking and Investments. Košice*, , 4001: 197-208. 2014.

2- Faure, Central Banking & monetary Policy: An Introduction, 1st Edition, Quoin Institute Limitied, U.S.A, P 9, 2013.

3- ALBADA, Ali; KARIM, Zulkefly Abdul. A Malaysia Banking Stability Index. *International Journal of Accounting*, 4.22: 68-89, 2019.